

في هذا المطلب كقولنا عليه السلام يد الله على الجماعة وقوله
 من خالف الجماعة فبدنهم فقد مات ميتة جاهلية وقوله
 عليه السلام فلتعلموا بالسواد الاعظم فالغرض من هذا ان
 الادلة الدالة على انه هجده قد وصلت الي العلم بحيث توجب
 العلم اليقيني والله اعلم . ثم الاجتماع على امر من الجماعة
 ثم اجتماع من بعدهم فيمن لم يرو فيه خالف المعصية ثم اجتمع
 في يادوي فيه خلافهم وهذا اجتماع مختلف فيه وفي مثل
 هذا الاجتماع يجوز التبدل في عصر واحد وفي عصرين والاجماع
 الذي ثبت ثم يقع واحد منهم اجتماع مختلف فيه ايضا وانما
 للظهور في السنن والناقل جبرها ان يكون سند الاجتماع
 خبر الواحد او القياس عندنا وعند البعض لا يردس ذلك
 قطع قلنا يكون الاجتماع لغوا حينئذ فكونه حجة ليس من
 قبل ذلك بله بل لعينه كما اتمه هذه الامتة واما الناقل فكا
 ذكرنا في فضل السنة الركن الرابع في القياس وهو تعدد
 الحكم في الاصل الى الفرع مجله محددة لان ذلك يخرج المقصد
 اي ثبتت حكم مثل حكم الاصل في الفرع والمراد بالاصل القيس
 عليه امه وبالفرع القيس فنقد قيل عليه ان التعدد توجب
 ان لا يثبت الحكم في الاصل وهذا باطل لان التعدد في اصطلح
 الفقهاء المصنف الذي ذكرنا وايضا لا يشعر بعدم بقائه في الاصل
 بل

لا يشعر بقائه في الاصل في وصفها للقول لا يرد ان تعدد
 العبادي ان لا يقتصر على التعلق بالفاعل بل يتعلق بالمفعول
 ايضا كما هو متعلق بالفاعل فالله ان لا يقتصر ذلك النوع
 من الحكم على الاصل بل يثبت في الفرع ايضا فلا حاجة الي ان يقال
 تعدد الحكم المتعدلات التعددية لا يمكن الاوان يكون الحكم مقيدا
 من حيث النوع واما الاختلاف فيكون باعتبار الحار وقوله لا يدرك
 بحد المغتة احترار زعم دلالة الفرق وذكر هذا القيد واجب
 لاتفاق العلماء على الفرق بين دلالة النص والقياس . وبعض
 اصحابنا جعلوا العلة ركن القياس والتعددية حكمه فالقياس
 تبيين ان العلة في الاصل هذا لم يثبت الحكم في الفرع ذكر في
 الاسلام ان العلة ركن القياس والتعددية حكمه فالركن ما يتقوم
 به الشيء والحكم هو الاثر الثابت بالشيء والمراد ان الشيء الذي
 يتقوم ويتحقق به القياس هو العلة اجماع العلم بالعددية
 هي اثر القياس فالقياس هو تبيين ان العلة في الاصل هذا
 الشيء لم يثبت الحكم في الفرع فانبات الحكم في الفرع وهو التعددية
 نتيجة القياس والغرض منه واما قلنا لم يثبت الحكم في الحكم
 حتى لو علمنا بالعددية الغاصغ كما هو قد ذهب الشافعي لا يكون هذا
 التعارض قياسا وهذا الحسن من جعل القياس تعدد في اثبات
 الحكم في الفرع لان اثبات الحكم في الفرع معاملة القياس والعلة للبد

Copyrighted material